



تحليل سياسات

إعادة هيكلة الجيش اليمني

عادل الشرجبي | مايو ٢٠١٣

إعادة هيكلة الجيش اليمني

سلسلة: تحليل سياسات

عادل الشرجبي | مايو ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ +٩٧٤ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ +٩٧٤

www.dohainstitute.org

في ٢١ آذار / مارس ٢٠١١، وبعد انقضاء ٤٠ يومًا على انطلاق ثورة الشباب في اليمن، أعلن الجنرال علي محسن صالح الأحمر (قائد المنطقة الشمالية الشرقية والفرقة الأولى مدرع)، واللواء محمد علي محسن الأحمر (قائد المنطقة الشرقية)، وعددًا من قادة الوحدات العسكرية الأخرى عن دعمهم للثورة. وبات الجيش اليمني منقسمًا إلى جيشين: "جيش أنصار الثورة" و "الجيش العائلي" بحسب توصيف قوى الثورة. أظهر هذا التطور الانقسامات الخفية والكامنة في بنية الجيش اليمني للعلن، وأوصلها إلى نقطة اللاعودة. وشهدت العاصمة صنعاء وبعض المدن اليمنية الأخرى مواجهات مسلحة محدودة بين هذين الجيشين، وأخرى بين المليشيات المدعومة منهما، لذلك تضمنت الآلية التنفيذية لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي (المبادرة الخليجية) بندًا خاصًا بتوحيد الجيش وإعادة هيكلته وإنهاء انقسامه.

تهدف هذه الورقة إلى بيان ما جرى تنفيذه في مجال إعادة هيكلة الجيش في اليمن، ووصف سير عملية الهيكلة، والصعوبات التي اكتنفتها، والمهام التي لم تُنجز بعد، وتأثيرها في الوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي، وبناء الثقة بين الأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، وتقديم مقترحات يمكن أن تساعد فريق القوات المسلحة والأمن بمؤتمر الحوار الوطني في إعداد تصوّره بشأن استكمال إعادة هيكلة القوات المسلحة اليمنية.

كلمات مفتاحية: انقسام الجيش اليمني، إعادة الهيكلة، المبادرة الخليجية، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، لجنة الشؤون العسكرية.

١	خلفية انقسام الجيش اليمني وضعف هيكله
٨	إعادة هيكلة القوات المسلحة
١١	مواقف مراكز القوى العسكرية من إجراءات هيكلة القوات المسلحة
١٣	مواقف الفاعلين غير العسكريين من إعادة الهيكلة
١٦	ما تبقى من خطة إعادة الهيكلة
١٩	خاتمة

خلفية انقسام الجيش اليمني وضعف هياكله

منذ وصوله إلى السلطة في ١٧ تموز / يوليو ١٩٧٨، عمل الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) على تعيين ضباطٍ صغار (جلهم برتبة الرائد) ينتمون إلى قبيلته "سنحان" في قيادة معظم الوحدات العسكرية التي كانت قائمة أو التي استحدثتها فيما بعد^١. بحيث بات الضباط السنحانيون يمثلون نحو ٧٠% من قادة الأجهزة والمؤسسات العسكرية والأمنية، وهي قبيلة لا يصل عدد سكانها إلى ١% من سكان الجمهورية العربية اليمنية آنذاك. وعقد صالح اتفاقاً غير مكتوب مع داعميه من ضباط سنحان يقضي بأن يخلفه الرائد علي محسن الأحمر في منصب رئيس الجمهورية في حال اغتياله أو وفاته^٢. وبعد توحيد دولتي اليمن السابقتين، وإعلان تأسيس الجمهورية اليمنية في ٢٢ أيار / مايو ١٩٩٠ ظلّ جيشا الدولتين

^١ من هؤلاء أخوه غير الشقيق الرائد علي صالح الأحمر قائد الحرس الجمهوري، وأخوه الشقيق الرائد محمد عبد الله صالح قائد الأمن المركزي، والرائد محمد علي محسن الأحمر قائد الدفاع الجوي، والرائد محمد خليل قائد اللواء الرابع مدرع، والرائد صالح الظنين قائد اللواء الثاني مدرع، والرائد ناصر سنهوب قائد اللواء الثالث مدرع، والرائد علي محسن الأحمر قائد اللواء الأول مدرع، (وعندما جرى تشكيل الفرقة الأولى مدرع من هذه الألوية الأربعة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ عيّن هذا الأخير قائداً لها)، والرائد عبد الإله القاضي قائد اللواء الثالث مشاة مدعم، والرائد عبد الله فرج قائد اللواء ١٣٠ مشاة مدعم، والرائد أحمد فرج قائد معسكر خالد، والرائد محمد إسماعيل قائد اللواء الثامن صاعقة، والمقدم أحمد إسماعيل علي أبو حورية قائد اللواء ٥٦، والرائد مهدي مقولة قائد اللواء الأول مشاة، وفي مرحلة لاحقة عيّن أخاه غير الشقيق الرائد محمد صالح الأحمر قائداً للقوات الجوية. انظر: محسن خضروف، "الجيش اليمني: النشأة والتطور واتجاهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/07/20127308279666699.htm>

^٢ "Yemen's Military-Security Reform: Seeds of New Conflict?", *International Crisis Group*, Middle East Report N°139, 4/4/2013, p. 2,

<http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/yemen/139-yemens-military-security-reform-seeds-of-new-conflict.aspx>

السابقتين منفصلين، ولم يُدمجا. وقد شكّل الحرس الجمهوري إحدى قضايا الخلاف بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني بعد الوحدة، فقد كان المؤتمر الشعبي العام يطالب بالإبقاء على ارتباط الحرس الجمهوري بالرئيس مباشرة، فيما طالب الحزب الاشتراكي اليمني بأن يكون الحرس الجمهوري تحت المسؤولية المباشرة لوزير الدفاع، تجنباً لانقسام الجيش³. وعلى الرغم من توقيع الطرفين (ضمن أطراف أخرى) "وثيقة العهد والاتفاق" التي تضمّنت بنداً عن دمج القوّات المسلّحة وإعادة بنائها، فإنّ الرئيس السابق بعد انتصاره في حرب صيف ١٩٩٤، فكّك الجيش الجنوبي، وأحال معظم ضباطه وجنوده إلى التقاعد قبل بلوغ السنّ القانونية، واستولى على تسليحه وبنيته التحتية، وبدأ في تقوية الحرس الجمهوري، وبناء جيشٍ عائلي.

في عام ١٩٩٩ بدأ علي عبد الله صالح في اتّخاذ إجراءات جدّية لتوريث السلطة، فدفع بمقترحٍ للتعديلات الدستورية يسمح له بالبقاء في السلطة حتّى عام ٢٠١٣، والتمهيد لتوريث منصب رئيس الجمهورية لنجله

³ Khaled Fattah, "A political History of Civil–Military Relations in Yemen", *Alternative Politics*, Special Issue, 1/11/2010, p. 38,

http://www.alternatifpolitika.com/page/docs/Kasim_2010_Ozel_Sayi_1/Tam_Metin/Khaled_FATTAH.pdf

^٤ تضمّنت وثيقة العهد والاتفاق بنداً خاصاً بالقوّات المسلّحة، أكّد على ضرورة إعداد خطة عامّة لإصلاح القوّات المسلّحة ودمجها وإعادة هيكلتها وتنظيمها في ثلاثة فروع: برّية، وبحريّة، وجويّة، وتأسيس آليات تشريعية ومؤسسية تحظر بقاء أيّ وحدات عسكرية أو إنشاءها خارج هذه الفروع الثلاثة، وتقسيم الجمهورية إلى مناطق عسكرية، يعاد نشر وحدات القوّات المسلّحة فيها، بما يحقّق سيادة الدولة على كامل إقليمها، وتأمين مواقع النشاط الاقتصادي المهمّة، وضبط ميزانية وزارة الدفاع وفقاً لما يحقّق هذه الأهداف، ويقضي على الفساد القائم في بعض الوحدات العسكرية، وإعادة النظر في قانون الخدمة في القوّات المسلّحة، بحيث ينصّ على تحديد الفترة الزمنية التي يقضيها كبار قادة القوّات المسلّحة في الوظائف القيادية بخمس سنوات، واعتماد سياسات تجنيد تساهم في بناء جيش وطني محترف قائم على الكفاءة والخبرة، ذي هيكلية تجسّد الوحدة الوطنية، بعيداً عن الانتماءات الحزبية والأسرية، والقروية، والمناطقية، والسلابية، والمذهبية، وتقليص عديد الجيش وتطويره نوعياً، من خلال تفعيل أحكام الإحالة إلى المعاش المتضمّنة في قانون الخدمة في القوّات المسلّحة، وفتح باب الاستقالة والمعاش المبكر الاختياري، وتثبيت العسكريين العاملين في المؤسسات الحكومية المدنية في المؤسسات التي يعملون فيها، واستبعادهم من ملاك القوّات المسلّحة. انظر: أطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وثيقة العهد والاتفاق، (صنعا: منشورات الثوري، يناير ١٩٩٤)، ص. ٢٣-٢٥.

الأكبر أحمد، ما أنتج خلافاً في أوساط "النخبة العسكرية السنحانية" التي ساعدته على البقاء في السلطة منذ وصوله إليها عام ١٩٧٨، إذ رأت أنه يريد بناء حكم عائلي على أنقاض حكم قبيلة سنحان. وكان اللواء محمد إسماعيل القاضي (قائد المنطقة العسكرية الشرقية) أكثر هؤلاء الضباط صراحةً في التعبير عن استيائه^٥. وفي آب / أغسطس ١٩٩٩ قضى اللواء محمد إسماعيل القاضي واللواء أحمد فرج وقادة آخرون، في حادث سقوط مروحية في حضرموت. وخلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١١، شكّل علي عبد الله صالح جيلاً جديداً من ضباط سنحان، بمن فيهم نجله الأكبر وعدد من أنجال إخوته الأشقاء وغير الأشقاء. وعيّن كثيراً منهم في قيادة ألوية الحرس الجمهوري الذي أسند قيادته لنجله الأكبر أحمد علي عبد الله صالح، فبات الجيش اليمني مكوناً من جيشين: جيش موالٍ للرئيس علي عبد الله صالح ونجله العميد أحمد، ويتكوّن من الحرس الجمهوري والقوّات الخاصة وقوّات مكافحة الإرهاب، والقوّات الجوّية والدفاع الجوّي التي يقودها اللواء محمد صالح الأحمر (الأخ غير الشقيق لعلي عبد الله صالح) وبعض الألوية التابعة شكلياً لوزارة الدفاع، والتي يقودها بعض ضباط سنحان الشبان؛ وجيش موالٍ للجنرال علي محسن الأحمر، ويتكوّن من الألوية التابعة للفرقة الأولى مدرع والمنطقة الشمالية الغربية، والألوية التابعة للمنطقة الشرقية بقيادة اللواء محمد علي محسن الأحمر.

عمل الرئيس السابق على تقوية الحرس الجمهوري والوحدات المرتبطة به، بحيث بات يتكوّن من أكثر من ثلاثين لواءً. في مقابل ذلك، عمل على إضعاف الوحدات التي يقودها الجيل القديم من ضباط سنحان، فخلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ ورّط القوّات التابعة لعلي محسن الأحمر في ستّ حروبٍ ضدّ جماعة الحوثي في صعدة وعمران، بهدف إضعافها^٦. ووفقاً لبرقيّة لأحد الدبلوماسيين الأميركيين مسرّبة في موقع ويكيليكس Wiki Leaks، حاول صالح قتل اللواء علي محسن الأحمر (خلال الحرب السادسة) عام

⁵ Lucas Winter, "Restructuring Yemen's Military Leadership", *Foreign Military Studies Office*, 28/3/2012, p. 3,

<http://fmso.leavenworth.army.mil/documents/Restructuring-Yemen-Military.pdf>

⁶ Sarah Phillips, *Yemen and the Politics of Permanent Crisis*, (Abingdon, Oxon: the International Institute for Strategic Studies, *Adelphi Series* 51:420, 2011), p. 10.

٢٠٠٩، عن طريق تزويد القوّات الجوّية السعوديّة (التي شاركت في الحرب) بمعلوماتٍ عن مقرّ قيادته الميدانية باعتباره مخبأً من مخابئ جماعة الحوثي.^٧

تعامل الرئيس السابق مع تشكيلات القوّات المسلّحة المختلفة كما لو كانت ملكاً شخصياً له، وليست مملوكة للوطن،^٨ ولا سيّما في ظلّ عدم إصدار قانون ينظّم القوّات المسلّحة، أو لائحة تنظيمية لوزارة الدفاع، الأمر الذي سهّل له إعاقة مأسسة القوّات المسلّحة، والحيلولة دون استقلالها عنه، لذلك كان هو الذي يحدّد عدد الجنود، وكيفية اختيار المجنّدين الجدد، والمناطق التي يختارون منها، والمناطق التي تُنشر فيها الوحدات العسكرية. وكان يصدر أوامرَ بترقية ضباط في القوّات المسلّحة من دون الالتزام بالشروط القانونية للترقية، وأوامرَ تمنح مدنيّين رتباً عسكرية ومرتبّات في القوّات المسلّحة، وأوامر بصرف أسلحة وسيّارات وموادّ غذائية من مخازن القوّات المسلّحة. ويمنح بعض شيوخ القبائل أوامرَ بتجنيد أعداد (تصل أحياناً إلى مئات وأحياناً أخرى تصل إلى الآلاف) من أتباعهم. ويصدر أوامرَ بتعيين أبناء شيوخ القبائل قادة لبعض الوحدات العسكرية، إلى درجة باتت معها علاقات بعض وحدات الجيش وبنائها أشبه بالبنى والعلاقات القبليّة؛ فشيخ القبيلة أو ابنه هو قائد الوحدة العسكرية، ومعظم جنودها من أتباعه ورجال قبيلته.^٩ وتعامل الجنرال علي محسن مع الأولوية الموالية له بالأسلوب نفسه، الأمر الذي أدّى إلى تضخّم عدد الجيش اليمنيّ، ولا سيّما أنّ وظائف الجيش جاذبة لرجال القبائل لأنّها لا تتطلّب منهم دواماً حقيقياً في وحداتهم العسكرية. وسادت هذه الوظائف الوهميّة بسبب النظام العسكري الفاسد، فالجنديّ لا يداوم في وحدته مقابل جزء من مرتبّه للضابط المسؤول عنه، لذلك فإنّ كثيراً من ألوية الجيش اليمنيّ كانت تاريخياً

⁷ Hamza Ali, 'Rebel' General Ali Mohsen al Ahmar, Yemen's back-up ruler after Saleh, *The National*, 24/3/2011.

⁸ Winter, p. 10.

⁹ محمد عبده العبيسي، "صحفي يمني يكشف أخطر الملفات وأكثرها سرّية في تاريخ الجيش اليمنيّ: خراب على شكل دولة!" يمن توداي، ٢٠١٣/١/٥، على الرابط:

<http://www.yementoday.net/2009-04-15-12-24-00/7868-2013-01-05-20-24-55.html>

لا تضم سوى ثلث أو نصف قوتها الحقيقية¹⁰. وتقدر بعض المصادر الجنود الوهميين بما يقارب ثلث جنود القوات المسلحة¹¹.

مثل انقسام الجيش والتنافس بين مركزي القوة العسكرية واحدًا من أهم أسباب تسييسه وإضعاف مستوى حرفيته، فاختيار قادة الوحدات العسكرية يجري على أساس الولاء لا على أساس الكفاءة والخبرة¹². وحفاظاً على التوازن بين مركزي القوة، لم تجر إحالة من بلغوا سنّ التقاعد إلى المعاش، ولم يجر تدوير الوظائف القيادية، فبعض العسكريين ظلّ في الخدمة لمدة أربعين سنة، وظلّ بعض قادة الوحدات العسكرية في مواقعهم القيادية منذ ثلاثة عقود (كما هي الحال بالنسبة إلى اللواء محمد خليل قائد اللواء ٣١٠ مدرع)، فيما أُسندت قيادة بعض الألوية العسكرية لضباطٍ شبّان في العشرينات من أعمارهم، كما هي الحال بالنسبة إلى خالد علي عبد الله صالح الذي مُنح رتبة عقيد بعد تخرجه مباشرةً، وأُسندت له قيادة فرقة مشاة جبلي.

سعى كلّ مركز من مركزي القوة العسكرية إلى التحالف مع جماعة غير نظامية؛ فتحالف الجنرال علي محسن مع الجماعات السلفية ومع التجمع اليمني للإصلاح، ومع بعض كبار شيوخ القبائل، واستغلّ موقعه في قيادة المنطقة الشمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع في بناء شبكات محسوبة ودفع مرتبات

¹⁰ Michael Knights, "The Military Role in Yemen's Protests: Civil- Military Relations in the Tribal Republic", *Journal of Strategic Studies*, 2013, p. 6, <http://dx.doi.org/10.1080/01402390.2012.740660>

¹¹ USAID, "Yemen Corruption Assessment", *US embassy website*, September 2006, p. 4., viewed on 4 February 2010,

<http://yemen.usembassy.gov/root/pdfs/reports/yemen-corruption-assessment.pdf>

¹² "The Army and Popular Revolution in Yemen", *Arab Center for Research & Policy Studies*, Assessment Report, April 2011, p. 2.

لآلاف من الشخصيات القبليّة¹³. وتحالف علي عبد الله صالح مع بعض التنظيمات الجهادية ومع أنصار الشريعة (يعده البعض أحد أجنحة القاعدة). واستوعب عددًا كبيرًا من عناصر التنظيمات الجهادية وجماعات الإسلام السياسي في الجيش. لذلك فإنّ الجيش بدل أن يساهم في بناء الأمة وتحقيق الاندماج الاجتماعي بات يمثل أحد عوامل التفكك الاجتماعي، وساهم في تعميق الانقسامات الاجتماعية العمودية (الرأسية) في المجتمع، فبسبب هذه السياسات برزت حركات انفصاليّة في الجنوب. وبسبب تسييس القوّات المسلّحة وتفكيك الجيش الجنوبي، كان المتقاعدون العسكريون في طليعة القوى التي أسّست الحراك الجنوبي السلمي عام ٢٠٠٧، وكانت جمعية المتقاعدين العسكريين أوّل جمعية تقوم على أساس شطري بعد ١٧ عامًا من الوحدة. وطرح المتقاعدون العسكريون والحراكيون الجنوبيون عمومًا مطالبَ حقوقية في البداية. ونتيجة للسياسات الخاطئة، تحوّلت بعض فصائل الحراك عام ٢٠٠٩ إلى المطالبة بالانفصال أو فكّ الارتباط؛ فقد أحدثت سياسات صالح تجاه الجيش الجنوبي شرخًا في الوحدة الوطنية، وقد تعزّز التفكك الاجتماعي بفعل السياسة التي اتّبعتها لإضعاف الوحدات التي يسيطر عليها اللواء علي محسن الأحمر، إذ زجّ بها في ستّ حروب مع جماعة أنصار الله (جماعة الحوثي) في صعدة والمحافظات القريبة منها، ما أدّى إلى انبعاث النزعات والنزاعات المذهبيّة والطائفيّة في المحافظات الشمالية. وانتشرت النزاعات المسلّحة بين جماعات الإسلام السياسي المدعومة من مركزّي القوّة العسكرية بعضها في مواجهة البعض الآخر أحيانًا، وفي مواجهة الجيش أحيانًا أخرى. إذ كان كلّ مركز من مراكز القوّة العسكرية يسعى إلى إضعاف الوحدات العسكرية الموالية للفريق الآخر¹⁴.

مثلّ التنافس بين مركزّي القوّة العامل الحاسم في بناء القوّات المسلّحة وهيكلتها، وتقسيم مسرح العمليات، وتحديد العقيدة العسكرية؛ فعلى مستوى العقيدة العسكرية باتت عقيدة التشكيلات العسكرية التابعة لكلّ مركز تتركز على حماية هذا المركز من المركز الآخر، ومن المخاطر الداخلية عمومًا. ولم تقم عقيدة الجيش على الدفاع عن السيادة الوطنية وحماية الحدود البريّة والبحرية للجمهورية اليمنيّة وأجوائها، فباتت

¹³ Bin Smith, "Yemen on the Brink of Civil War?", 9/6/2011,

www.parliament.uk/briefing-papers/SN05998.pdf

¹⁴ "The Army and Popular ...", p. 2.

تشكيلاته أقرب إلى التشكيلات الأمنية منها للتشكيلات العسكرية، وتركز اهتمام مراكز صناعة القرار العسكري على القوات البرية على حساب القوتين الجوية والبحرية، ولا سيما أن العاصمة تقع في وسط البلاد، بعيداً عن الحدود الدولية (البرية والبحرية) للجمهورية؛ فالقوات الجوية لا تملك إلا بعض الطائرات (الميج والسخوي والأنتينوف) القديمة التي ورثتها عن جيشي دولتي اليمن قبل توحيدهما^{١٥}، لذلك تزايدت حوادث سقوط الطائرات العسكرية بسبب الأعطال الفنية خلال السنوات الأخيرة؛ فخلال الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ سقطت عشر طائرات عسكرية، بمعدل ثلاث طائرات سنوياً^{١٦}. وعلى مستوى تقسيم مسرح العمليات ونشر القوات المسلحة، تركّز نشر معظم القوات العسكرية في أمانة العاصمة صنعاء ومديريات محافظة صنعاء المحيطة بها، وفي المدن الرئيسية. وأهملت مناطق الحدود. وأوكلت حمايتها لتشكيلات شبه عسكرية مكونة من رجال القبائل تقيم في المناطق الحدودية، وبقيادة مشايخهم، ترتب على ذلك وجود فراغ عسكري وأمني في المناطق الصحراوية، وفي الشريط الساحلي الطويل على البحر الأحمر والمحيط الهندي، الأمر الذي أتاح لعناصر القاعدة الدخول إلى الأراضي اليمنية بعد عودتها من أفغانستان. فضلاً عما أتاحه هذا الفراغ الأمني من حرية حركة لأفراد الجماعات الإرهابية والتنقل بين اليمن والقرن الأفريقي^{١٧}. وفي ظل هذا الفراغ الأمني، استطاع تنظيم القاعدة تأسيس قواعد تجمع ومعسكرات تدريبية لعناصره في بعض مناطق محافظات مأرب، وشبوة، وأبين. استطاعت القوات الإثيوبية احتلال جزيرة حنيش بسهولة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥. فضلاً عن عجز القوات المسلحة عن تأمين مناطق النشاط الاقتصادي، ولا سيما مناطق إنتاج النفط، وخطوط نقل الطاقة الكهربائية.

^{١٥} وهي أسلحة ومعدات قديمة وضعيفة، وعانت المزيد من الضعف بسبب حرب صيف ١٩٩٤ (٤ أيار/مايو - ٧ تموز/يوليو ١٩٩٤) بين جيشي الشمال والجنوب. لذلك لم تستطع القوات البحرية والجوية صدّ هجوم القوات الإرتيرية على جزيرة حنيش الذي بدأ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وانتهت المواجهات المحدودة باحتلال القوات الإرتيرية الجزيرة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ولجوء اليمن للتحكيم الدولي.

^{١٦} "التفسير الوحيد لخلل فني": سقوط الطائرات العسكرية باليمن عرض مستمر"، المساء برس، ٢٠١٣/٢/١٩، على الرابط:

<http://www.masapress.com/news.php?id=576>

^{١٧} Iris Glosemeyer, *Dancing on Snake Heads in Yemen* (Canadian Defence & Foreign Affairs Institute, May 2009), p. 8.

مع انطلاق ثورة ١١ فبراير أعدّ شباب الثورة قائمةً بعددٍ من أقارب الرئيس صالح في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، بينهم تسعة عسكريين^{١٨}. وفي ٢١ آذار / مارس ٢٠١١، أعلن اللواء علي محسن الأحمر (قائد المنطقة الشمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع) واللواء محمد علي محسن الأحمر (قائد المنطقة الشرقية) وعددًا من قادة الألوية العسكرية، تأييدهم للثورة ودعمهم للثوار. وأعلنوا عن تشكيل "جيش أنصار الثورة" الذي تعهّد بحماية ساحات الحرية وميادين التغيير في المناطق التي توجد فيها قوّاته. وأطلق الثوار على الوحدات التي استمرّت في ولائها لعلي عبد الله صالح تسمية الجيش العائلي. وبذلك ظهر الانقسام الخفيّ إلى العلن. وشهدت العاصمة صنعاء ومدينة تعز وبعض المدن والمناطق الأخرى، مواجهات بين الجيشين والمليشيات التابعة لهما.

إعادة هيكلة القوّات المسلّحة

تضمّنت الآليّة التنفيذية لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي (التي جرى توقيعها في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١) بنداً ينصّ على تشكيل لجنة لإعادة هيكلة الجيش وإنهاء انقسامه^{١٩}. وقد أصدر

^{١٨} هم: أحمد علي عبد الله صالح (قائد الحرس الجمهوري والقوّات الخاصّة)، ويحيى محمد عبد الله صالح (أركان حرب الأمن المركزي)، وطارق محمد عبد الله صالح (قائد الحرس الخاص)، وعمار محمد عبد الله صالح (وكيل جهاز الأمن القومي)، وعلي محسن صالح الأحمر (قائد المنطقة الشمالية الغربية وقائد الفرقة الأولى مدرع)، وعلي صالح الأحمر (قائد القوّات الجوّية وقائد اللواء السادس طيران)، ومهدي مقولة (قائد المنطقة الجنوبية)، ومحمد علي محسن (قائد المنطقة الشرقية)، ومحمد عبد الله حيدر (قائد اللواء ٣٥ مدرع).

^{١٩} في غضون خمسة أيام من بدء نفاذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها، يقوم نائب الرئيس خلال المرحلة الانتقالية الأولى بتشكيل لجنة الشؤون العسكرية ورئاستها وتحقيق الأمن والاستقرار، وتعمل هذه اللجنة لضمان: (أ) إنهاء الانقسام في القوّات المسلّحة ومعالجة أسبابه. (ب) إنهاء جميع النزاعات المسلّحة. (ج) عودة القوّات المسلّحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها وإنهاء المظاهر المسلّحة في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن، وإخلاء العاصمة وباقي المدن من الميليشيات والمجموعات المسلّحة وغير النظامية. (ح) إزالة حواجز الطرق ونقاط التفتيش والتحصينات المستحدثة في المحافظات كافة. (خ) إعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوّات المسلّحة والأجهزة الأمنية. (د) أيّ إجراءات أخرى من شأنها أن تمنع حدوث مواجهة مسلّحة

نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي قرارًا بتشكيل هذه اللجنة في ٤ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١١. وبدأت اللجنة في العمل على تحقيق الاستقرار، وإخراج الميليشيات المسلّحة من العاصمة صنعاء ومدينة تعز، ورفع المتاريس التي نُصبت في شوارع هاتين المدينتين. ثمّ وضعت خطة عمل تتضمّن ثلاث مراحل، هي كما يلي:

المرحلة الأولى: دراسة واقع القوّات المسلّحة الحالي، من خلال زيارات ميدانيّة إلى المناطق والوحدات العسكرية، لدراسة أوضاعها والتشاور مع القادة.

المرحلة الثانية: تبدأ بعقد ندوة إستراتيجية يجري خلالها وضع التصدّرات الأوليّة لإعادة هيكلة القوّات المسلّحة والتوجّهات الرئيسة للإصلاحات الهيكلية والإدارية. وفي ضوء نتائج الندوة يجري إصدار قانون تنظيم القوّات المسلّحة يحدّد الأسس والتكوينات ومهامّ مختلف القادة والهيئات، وتوصيف الوظائف العسكرية، وتحديد مهامّ كلّ هيئة ودائرة ومنطقة ومحور ولواء وكتيبة. ثمّ تقوم دائرتا شؤون الضباط والأفراد ودائرة التسليح، بوضع تصوّر عن إعادة توزيع الموارد البشرية والماديّة وفقًا للهيكل الجديدة والتوصيف الوظيفي.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الأخيرة، يجري خلالها تنفيذ عملية إعادة توزيع الأفراد والأسلحة على الوحدات والمناطق العسكرية، وفقًا للملاك والهيكل.

بالتوازي مع عمل اللجنة العسكرية، أصدر الرئيس هادي عددًا من القرارات من شأنها تخفيف حدّة الانقسام في القوّات المسلّحة؛ ففي ١ آذار / مارس ٢٠١٢ أصدر قرارًا بعزل اللواء مهدي مقولة (الموالي للرئيس السابق) من قيادة المنطقة العسكرية الجنوبية وقيادة اللواء (٣١) مدرع، وتعيينه نائبًا لرئيس هيئة الأركان للقوى البشرية. وفي ٦ نيسان / أبريل ٢٠١٢ أصدر عددًا من القرارات يقضي بعزل العميد طارق محمد عبد الله صالح (ابن شقيق الرئيس السابق) من قيادة الحرس الخاصّ واللواء الثالث مدرع حرس جمهوري، وتعيينه قائدًا للواء (٣٧) مدرع في حضرموت، وعزل اللواء محمد صالح الأحمر (الأخ غير

في اليمن. وتقوم لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار خلال مرحلتي الانتقال بتهيئة الظروف واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تكامل القوّات المسلّحة تحت هيكل قيادة مهنية ووطنية موحّدة في إطار سيادة القانون.

الشقيق للرئيس السابق) من قيادة القوّات الجوّية والدفاع الجوّي، وتعيينه مستشاراً لوزير الدفاع لشؤون التصنيع العسكري، وعزل اللواء محمد علي محسن (الموالي للواء علي محسن الأحمر) من قيادة المنطقة العسكرية الشرقية وتعيينه نائباً لرئيس هيئة الأركان العامة لشؤون القوّات البرية. وفي ٦ آب / أغسطس صدر قرار رئيس الجمهورية القائد العام للقوّات المسلحة بتشكيل قوّات الحماية الرئاسية من أربعة ألوية، ثلاثة منها كانت تتبع الحرس الجمهوري (اللواء الأول حرس خاص، واللواء الثاني حماية، واللواء الثالث مدرع)، فيما اللواء الرابع (اللواء ٣١٤ مدرع) كان يتبع الفرقة الأولى مدرع، وتحويل تبعية ثمانية ألوية من الحرس الجمهوري والفرقة الأولى مدرع إلى قيادة المناطق العسكرية التي توجد فيها.

نظّمت لجنة الشؤون العسكرية في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢ ندوةً شارك فيها عدد من الخبراء العسكريين، خلصت إلى التوصية بتشكيل لجنة عسكرية متخصصة لإعداد الرؤية الإستراتيجية لإعادة تنظيم القوّات المسلحة وإعادة هيكلتها، وتقديم تصوّرات بشأن: إعداد الهيكل التنظيمي لوزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة وكلّ مكونات القوّات المسلحة، وتقسيم مسرح العمليات وإعادة تموضع القوّات المسلحة وانتشارها وفقاً لمتطلبات البلاد الدفاعية، وتحديد الحجم الأمثل للقوّات المسلحة، وإعداد خطة زمنية لمعالجة الاختلالات الناجمة عن التضخّم الحاصل في القوّات المسلحة في مجال القوى البشرية، وتصحيح خلل توزيع القوّة البشرية، وتطبيق قانون التقاعد وتسريح القوّة الفائضة عمّا تقتضيه الهيكلية الجديدة، والخطوط العريضة لقانون التوظيف الوظيفي العسكري، وتطهير إدارة القوّات المسلحة من الفساد، وإعادة العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني الإلزامية، وتفعيل قانون الاحتياط العام، ووضع نظام للتعبئة العامة، وإعادة تنظيم القوّات البحرية والدفاع الساحلي وتطويرها، واستكمال البنية الهيكلية لقوّة حرس الحدود، والإسراع في إعادة تنظيمها وانتشارها لضمان تأديتها مهام حراسة حدود الدولة، وأخيراً إجراء التعديلات اللازمة في القوانين والأنظمة واللوائح العسكرية، وعلى وجه الخصوص قانوني الخدمة والتقاعد^{٢٠}.

وفي ١٩ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٢، أصدر الرئيس عبد ربه منصور هادي قرار رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوّات المسلحة رقم ١٠٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن الهيكل التنظيمي للقوّات المسلحة، الذي حدّد

^{٢٠} صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد (١٦٦٨)، ١٥/١١/٢٠١٢.

إعادة هيكلة الجيش اليمني

المكونات الرئيسية للقوات المسلحة بخمسة فروع، وهي: القوات الجوية والدفاع الجوي، والقوات البحرية والدفاع الساحلي، والقوات البرية، وقوات حرس الحدود، والاحتياط الإستراتيجي. وتتكون قوات الاحتياط الإستراتيجي من مكونين هما: مجموعة الصواريخ (تتكون من الألوية ٥، ٦، و ٨ صواريخ)، والعمليات الخاصة (تتكون من القوات الخاصة ووحدات مكافحة الإرهاب، واللواء الأول مشاة جبلي، واللواء العاشر صاعقة). وجميعها كانت تتبع الحرس الجمهوري. وضم باقي ألوية وتشكيلات الحرس الجمهوري والفرقة الأولى مدرع إلى القوات البرية اليمنية التي قُسمت وفقاً لهذا القرار إلى سبع مناطق عسكرية.

في ١٠ نيسان / أبريل ٢٠١٣، صدرت حزمة جديدة من القرارات تقضي باستحداث منصب المفتش العام للقوات المسلحة، ونائب رئيس هيئة الأركان العامة، وأربعة مساعدين لوزير الدفاع (مساعد الوزير للتخطيط الإستراتيجي، ومساعد الوزير للموارد البشرية، ومساعد الوزير للإسناد اللوجستي، ومساعد الوزير للتكنولوجيا)، وخمس هيئات في رئاسة هيئة الأركان العامة (هيئة العمليات، وهيئة الاستخبارات، وهيئة التدريب والتأهيل، وهيئة القوى البشرية، وهيئة الإسناد اللوجستي)، وتشكيل هيئة استشارية للقائد الأعلى للقوات المسلحة، وتقسيم مسرح العمليات العسكرية، وإعادة تسمية المناطق العسكرية السبع التي تضمنتها قرارات ١٩ كانون الأول / ديسمبر، وتشكيل قوة احتياط وزارة الدفاع (اللواء الرابع مدرع، واللواء السابع مشاة، واللواء ٦٢ مدرع، واللواء ٦٣ مشاة، واللواء ٨٣ مدفعية، واللواء ١٠٢ مشاة)، وإلحاق اللواء ٨٩ ولواء غمدان بهيئة الإسناد اللوجستي، وإلحاق كل مراكز التدريب العسكرية بهيئة التدريب والتأهيل. وتضمنت القرارات تعيين خمسة ضباط من مركزي القوة في القوات المسلحة ملحقين عسكريين في سفارات الجمهورية اليمنية في (قطر، ومصر، وألمانيا، والسعودية، وإثيوبيا)، وتعيين أحمد علي عبد الله صالح سفيراً للجمهورية اليمنية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعيين اللواء علي محسن الأحمر مستشاراً لرئيس الجمهورية لشؤون الدفاع والأمن.

مواقف مراكز القوى العسكرية من إجراءات هيكلة القوات المسلحة

عندما أصدر الرئيس هادي قراراً بعزل اللواء محمد صالح الأحمر من قيادة القوات الجوية والدفاع الجوي، وعزل العميد طارق محمد عبد الله صالح من قيادة الحرس الخاص واللواء الثالث مدرع حرس جمهوري،

لم يمتثل الاثنان لقرار العزل. واستمرّ تمرّد محمد صالح الأحمر لمدة ١٨ يوماً، هدّد خلالها بقصف مطار صنعاء الدولي، ما أدّى إلى إيقاف حركة الطيران ليومٍ واحد على الأقلّ. وعندما أصدر الرئيس هادي قرارًا بتشكيلٍ عسكري جديد باسم قوّات الصواريخ، وضّمّ ألوية الصواريخ التي كانت تتبع الحرس الجمهوري إليها، رفض أحمد علي عبد الله صالح تسليمها، وهدّد بضرب العاصمة بالصواريخ، قابله الرئيس هادي بتأكيد عزمه على تنفيذ كلّ بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، فقال خلال مؤتمرٍ صحفي في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢: "إنّ المبادرة الخليجية ليست "وثيقة العهد والاتفاق"، وعلى كلّ يمنيّ (صحفي إعلامي قياديّ أو سياسيّ) أن يستوعب أنّ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية مربوطة بمجلس التعاون الخليجي والأمم المتّحدة، وبقراري مجلس الأمن ٢٠١٤ و ٢٠٥١، وعملياً سينفّذ كلّ حرف فيها، وكلّ من يتناول أو يخرج سيعاقبه الشعب اليمنيّ قبل أن تعاقبه الأمم المتّحدة"^{٢١}. وخلال حضوره أعمال الندوة العلمية الأولى من أجل إعادة تنظيم جهاز الشرطة وإعادة هيكلته في ٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢، حدّر من يتدخّل في أعمال الجيش والأمن، ومن يمارس أعمال التفجيرات والاعتيالات، بلهجة حازمة، وهدّدهم بكشف ملقّات الفساد في القوّات المسلّحة، وإلغاء قانون الحصانة^{٢٢}. ويبدو أنّ أحمد علي عبد الله صالح قد أدرك جدّية الرئيس هادي وتصميمه على استكمال توحيد القوّات المسلّحة وإعادة هيكلتها، لذلك استبق صدور القرارات التالية التي صدرت في ١٩ كانون الأول / ديسمبر، فسافر لقضاء إجازة في إيطاليا. أمّا اللواء علي محسن الأحمر، فعلى الرغم من ترحيبه بقرارات ١٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢ في اليوم نفسه الذي صدرت فيه، تلكاً على مستوى الممارسة في تنفيذها. وشنت وسائل الإعلام المقرّبة منه حملة إعلامية ضدّ الرئيس هادي. ثمّ أعلن بعد ذلك صراحةً أنه لن ينفّذها؛

^{٢١} المؤتمر الصحفي للرئيس عبد ربه منصور هادي في صنعاء، بحضور الأمين العامّ للأمم المتّحدة والأمين العامّ لمجلس التعاون الخليجي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بمناسبة مرور عام على توقيع المبادرة الخليجية.

<http://www.youtube.com/watch?v=ANU-cvCn4Zc>

^{٢٢} "تفاصيل الجلسة غير المعلنة التي طلب فيها هادي إطفاء الكاميرات ووجّه فيها تهديداً لصالح"، المصدر أونلاين، ١٠/١٢/٢٠١٢، على الرابط:

<http://almasdaronline.com/article/38975>

فقال: - ردًا على السؤال هل سيطلب الإحالة إلى التقاعد وفاءً بالوعد الذي قطعه للثوار في بداية الثورة؟ - "حقيقة فإنّ ضميري وديني ووطنيتي، واليمن على هذا القدر من التآزم بين حينٍ وآخر، هو ما يمنعني من ترك الخدمة العامّة والخلود للراحة، كما أنّ هناك أطرافًا تجرّ اليمن بين حينٍ وآخر وتضعه في مسار الكوارث، وهؤلاء يحتاجون إلى من خبر بتكتيكاتهم وبأفاعيلهم، وبقائني وآخرين إلى جانب الرئيس القائد المشير هادي يُفشل مخطّطات هذه الأطراف، بمعنى أنه عندما تلتزم الأطراف الأخرى بأمن اليمن وعدم إيذائه، نتحدّث بعدها عن التزاماتنا"^{٢٣}. مع ذلك، فقد رحّب بقرار تعيينه مستشارًا لرئيس الجمهورية لشؤون الدفاع والأمن الذي صدر في ١٠ نيسان / أبريل ٢٠١٣. وظهر على شاشات التلفزيون بالزيّ اليمنيّ التقليديّ معلنًا تأييده القرارات والتزامه بتنفيذها. وتأكيدًا على التزامه بها، أدّى في اليوم التالي (١١ نيسان / أبريل) اليمين الدستورية كمستشار لرئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوّات المسلّحة لشؤون الدفاع والأمن.

مواقف الفاعلين غير العسكريين من إعادة الهيكلة

استُقبلت قرارات هيكلة القوّات المسلّحة في المحافظات الجنوبية بعدم الاكتراث؛ فكثير من الجنوبيين يقول إنّ إعادة هيكلة الجيش أمر يعني الجمهورية العربية اليمنيّة (إشارة إلى اليمن الشمالي قبل الوحدة)، ولا يعني دولة الجنوب. وعبرت بعض فصائل الحراك الجنوبي عن عدم رضاها عن إعادة هيكلة الجيش اليمنيّ، بسبب ما يقولون إنّهُ سوف يعزّز القبضة العسكرية والأمنيّة لقوّات الاحتلال الشمالية (بحسب تعبيرهم) على الجنوب. مع ذلك، أعرب بعض قادة الحراك الجنوبي عن ترحيبهم بهذه القرارات. أمّا في المحافظات الشمالية، فقد استُقبلت قرارات توحيد الجيش وإعادة هيكلته بفرحٍ شعبيّ عارم. وسيّر شباب الثورة مسيرات داعمة لها في عواصم المحافظات الشمالية. وعبرت أحزاب اللقاء المشترك عن دعمها هذه القرارات. وفي موازاة الترحيب الشعبي والحزبي بكلّ قرار، كان شباب الثورة وأحزاب اللقاء المشترك

^{٢٣} مقابلة مع اللواء علي محسن الأحمر، الشرق الأوسط، العدد (١٢٥١٤)، ٣/٣/٢٠١٣.

يطالبون الرئيس هادي بالتسريع في استكمال خطة إعادة الهيكلة؛ فكانت الجماهير والقوى السياسية تدرك أنّ كلّ القرارات التي اتخذها الرئيس هادي خلال عام ٢٠١٢ لا تعدو كونها إجراءات تقلّص نفوذ مركزيّ القوة العسكرية، ولا توحد القوات المسلّحة، وتوفّر إطاراً قانونياً لإعادة هيكلة الجيش، لكنّها لا تعيد هيكلته على مستوى الواقع، لذلك طالب شباب الثورة وأحزاب اللقاء المشترك الرئيس هادي بالتسريع في استكمال خطة توحيد الجيش وإعادة هيكلته. فبات الرئيس هادي واقعاً بين الضغوط الشعبية والحزبية التي تطالبه بتسريع إجراءات الهيكلة وعزل أقارب علي عبد الله صالح من قيادة القوات المسلّحة، وروح المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي تقوم على التسوية؛ فكان عليه إمّا أن يعزل اللواء علي محسن الأحمر والعميد أحمد علي عبد الله صالح، وهو أمر مخوف بمخاطر عدم التزامهما بالقرار، وتمردهما عليه، كما تمردا على قرارات كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٢، وإمّا أن يُبقي على الاثنتين معاً، ويعينهما في قيادة اثنتين من المناطق العسكرية السبع. وهو أمر سوف يجرد القرارات من أيّ معنى حقيقي؛ فبقاؤهما في مواقع قيادية في المؤسسة العسكرية من شأنه أن يساهم في استمرار انقسام القوات المسلّحة، الأمر الذي فرض على الرئيس هادي التأمّي قبل إصدار قرارات استكمال هيكلة الجيش، ولا سيّما في ظلّ ما يتمتّع به مركزا القوة العسكرية من دعم إقليمي ودولي، فالولايات المتّحدة الأميركيّة تدعم العميد أحمد علي عبد الله صالح (قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصّة) الذي تنظر إليه باعتباره أهمّ شركائها في مكافحة الإرهاب. وتدعم المملكة العربية السعودية الجنرال علي محسن الأحمر^{٢٤}، ولا سيّما بعد أن أصبح الرمز الأبرز في الحرب على أنصار الله (جماعة الحوثي)^{٢٥}.

²⁴ Hamza Ali, *ibid*.

²⁵ Atiaf Zaid Alwazir, "Achieving Long-Term Stability in Yemen: Moving Beyond Counterterrorism", *Project on Middle East Democracy, Policy Brief*, 18/5/2012, p. 3. Available on:

http://pomed.org/wordpress/wp-content/uploads/2012/05/POMED_Policy_Brief_Alwazir.pdf

من الجليّ أنّ الرئيس هادي كان أمام خيارين: إمّا أن يعزل أحمد علي عبد الله صالح وعلي محسن الأحمر معاً، وإمّا أن يبقيهما معاً²⁶. فاختر الخيار الثاني، إذ أصدر في ١٠ نيسان / أبريل ٢٠١٣ قرار رئيس الجمهورية بتعيين قادة المناطق العسكرية السبع، ولم يكن بينهم الجنرال علي محسن الأحمر ولا العميد أحمد علي عبد الله صالح؛ إذ عيّن الأول مستشاراً لرئيس الجمهورية لشؤون الدفاع والأمن، والثاني سفيراً للجمهورية اليمنية لدى دولة الإمارات العربية المتّحدة. وهناك مؤشّرات عديدة على أنّ هذه القرارات سيجري تنفيذها دون تلوّك، فسفر الرئيس السابق إلى المملكة العربية السعودية بحجّة استكمال العلاج، يأتي استباقاً لهذه القرارات التي سوف تجرّده من مصدر القوّة العسكرية الأخيرة التي كان يعتمد عليها في بقائه في اليمن.

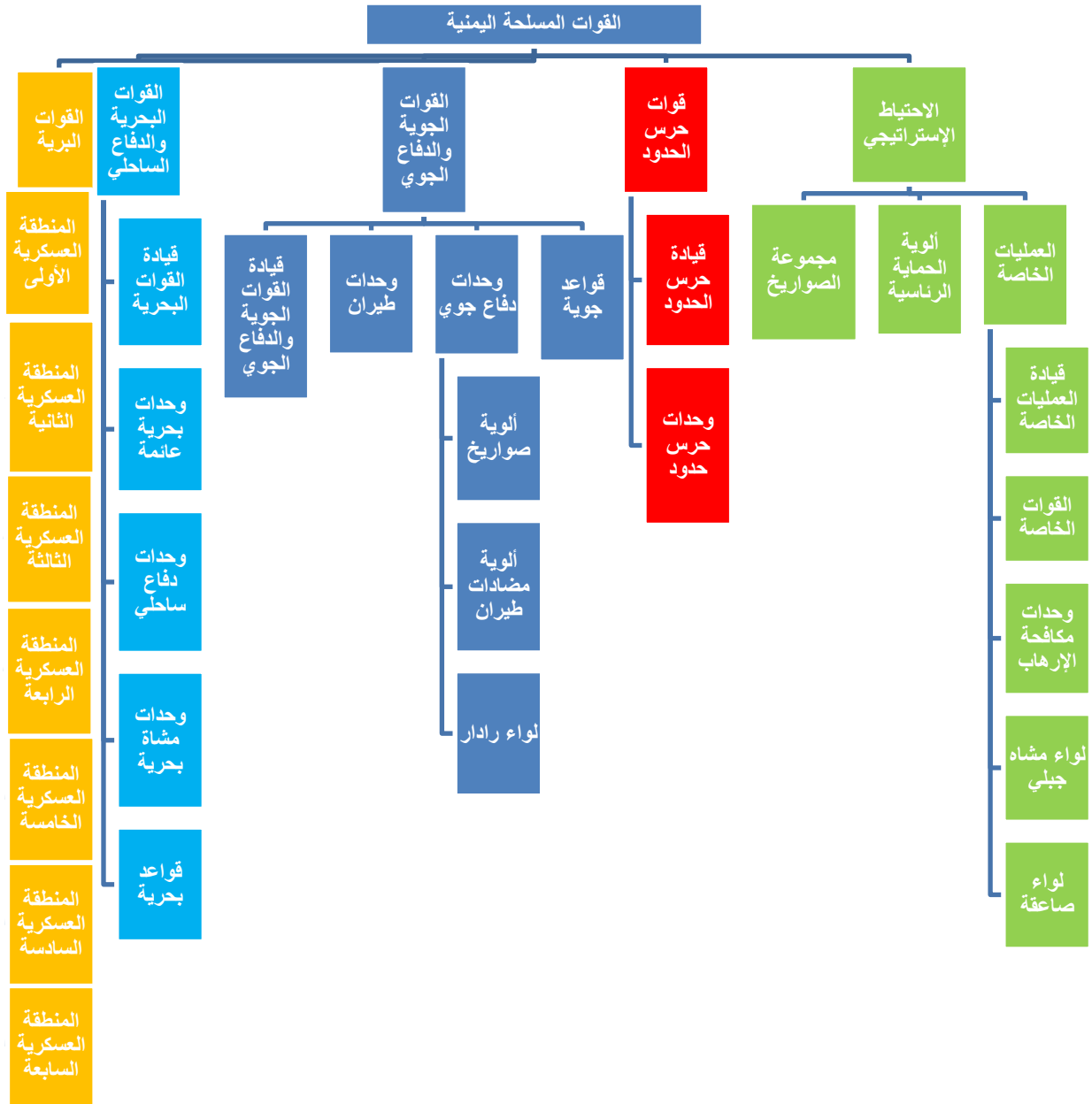
في مقابل مقاومة مراكز القوى العسكرية قرارات الرئيس بشأن إعادة هيكلة الجيش، فإنّ الرئيس هادي يحظى بدعمٍ شعبي كبير، فضلاً عن دعم الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية (بما فيها المملكة العربيّة السعوديّة والولايات المتّحدة الأميركيّة)؛ ففي ٩ نيسان / أبريل اجتمع الرئيس هادي بسفراء هذه الدول في صنعاء، ليُطلّعهم على مضمون القرارات التي سوف يصدرها في اليوم التالي، ويكسب دعمهم لها. وتداولت وسائل الإعلام أنّ السفير الأميركيّ جيرالد فايرستين، اجتمع باللواء علي محسن الأحمر قبل ثلاث ساعات من إعلان هادي قراراته. وأكّد له أن لا خيارَ أمامه سوى القبول بالقرارات التي سيجري إعلانها، وأنّ عدم تنفيذها سوف يعرضه لعقوبات دولية. وفي المقابل مارست الدول الراعية للمبادرة الخليجية ضغطاً على الرئيس السابق علي عبد الله صالح ومراكز القوى العسكرية الموالية له، لقبول كلّ قرارات إعادة هيكلة الجيش.

²⁶ "Yemen's Military-Security Reform: Seeds of New Conflict?", *International Crisis Group*, Middle East Report N°139, 4/4/2013, p iii.

ما تبقى من خطة إعادة الهيكلة

تساهم القرارات التي اتخذها الرئيس عبد ربه منصور حتى الآن في توحيد الجيش وإنهاء انقسامه؛ فهي توحد القوات المسلحة في إطار هيكل جديد يتكوّن من ثلاثة فروع رئيسية: الفرع الأول هو القوات البرية التي تتكوّن من سبع مناطق عسكرية (الأولى مركز قيادتها في سيئون بمحافظة حضرموت، والثانية مركز قيادتها في المكلا بمحافظة حضرموت أيضاً، والثالثة مركز قيادتها في مأرب، والرابعة مركز قيادتها في عدن، والخامسة مركز قيادتها في الحديدة، والسادسة مركز قيادتها في ذمار، والسابعة مركز قيادتها في عمران)؛ والفرع الثاني هو القوات البحرية والدفاع الساحلي، وتتكوّن من قيادة القوات البحرية والدفاع الساحلي، ووحدات بحرية عائمة، ووحدات دفاع ساحلي، ووحدات مشاة بحرية، وقواعد بحرية؛ أمّا الفرع الثالث فهو القوات الجوية والدفاع الجوي، وتتكوّن من قيادة القوات الجوية والدفاع الجوي، ووحدات طيران، ووحدات دفاع جوي (ألوية صواريخ وألوية مضادات طيران مواسير ولواء رادار)، وقواعد جوية. إضافة إلى هذه الفروع الثلاثة تضمّ القوات المسلحة قوّة لحرس الحدود، وتتكوّن من قيادة حرس الحدود ووحدات حرس حدود، ويضمّ الهيكل الجديد للقوات المسلحة تشكيلاً سُمّي الاحتياط الإستراتيجي، يتكوّن من مجموعة الصواريخ (ترتبط هيكلياً بالقائد الأعلى للقوات المسلحة)، وألوية الحماية الرئاسية (ترتبط هيكلياً بالقائد الأعلى للقوات المسلحة)، والعمليات الخاصة (ترتبط هيكلياً بوزارة الدفاع وعملياتاً بالقائد الأعلى للقوات المسلحة)، وتتكوّن من قيادة العمليات الخاصة، والقوات الخاصة، ووحدات مكافحة الإرهاب، ولواء مشاة جبلي، ولواء صاعقة (انظر الرسم: هيكله الجيش اليمني الجديدة).

هيكله الجيش اليمني الجديدة



لا تقتصر أهمية الهيكلة الجديدة على توحيد الجيش اليمني، بل تساهم في إعادة بناء عقيدة القوات المسلحة وإعادة تشكيلها، وتحويلها من حماية النظام إلى حماية الوطن؛ فقيادة أربع من المناطق العسكرية (الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة) تقع في مناطق وجود تنظيم القاعدة أو بالقرب منها. وسوف يجري نقل جلّ الوحدات والألوية العسكرية من العاصمة صنعاء إلى المناطق العسكرية التي تتركز فيها

التحديات الإرهابية لتنظيم القاعدة، وإلى المناطق الحدودية (البرية والبحرية). وسيجري إخلاء العاصمة صنعاء من المعسكرات، بما في ذلك معسكر الفرقة الأولى مدرع الذي أصدر الرئيس هادي قراراً في ١٠ نيسان / أبريل ٢٠١٣ بتحويله إلى حديقة عامة باسم "حديقة ٢١ مارس". ولن يظل في العاصمة سوى قوات الاحتياط الإستراتيجي التي سوف تتمركز في معسكر ٤٨ على المدخل الجنوبي للعاصمة.

مع ذلك، فإنّ هذه القرارات لا تمثل إلاّ مقدّمة لإعادة هيكلة الجيش. ومازال هناك العديد من الإجراءات التي ينبغي تنفيذها خلال ما تبقى من الفترة الانتقالية. وفي مقدّمها إصدار قرار بإعادة العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني الإلزامية، وتفعيل أحكام الإحالة إلى التقاعد المتضمّنة في قانون الخدمة في القوّات المسلّحة، وتنقية كشوفات الوحدات العسكرية من الجنود والضباط الوهميين، وإجراء المناقلة بين فروع القوّات المسلّحة والمناطق العسكرية؛ فالتصوّرات الأولى للفريق المكلف بهيكلة القوّات المسلّحة، تشير إلى أنّ الحجم الأمثل للقوّات المسلّحة في ظروف اليمن الحاليّة هو ٣٧٥ ألفاً (يمثّلون نحو ١ - ١,٥% من إجماليّ السكّان)، على أن يكون ٨٥% منهم من الضباط والجنود المحترفين، و ١٥% من جنود وضباط الاحتياط بعد إعادة تفعيل قانون خدمة الدفاع الوطني، وأن يوزّع الملاك البشري للقوّات المسلّحة على الفروع الرئيسيّة الثلاثة كما يلي: ٨٠% للقوّات البرية، ١٠% للقوّات البحرية والدفاع الساحلي، و ١٠% للقوّات الجوية والدفاع الجوي. وينبغي أن لا تتجاوز نسبة الضباط على مستوى كلّ وحدة من وحدات القوّات المسلّحة ٧% من إجماليّ الموارد البشرية للوحدة، ولا تتجاوز نسبة صفّ الضباط ٢٥%، ولا تقلّ نسبة الجنود عن ٦٥%. أمّا على مستوى القوّات المسلّحة بصورة عامّة، فينبغي أن لا تتجاوز نسبة عناصر القيادة والسيطرة ١٥% من إجماليّ عديد القوّات المسلّحة، ولا تتجاوز نسبة الإداريين والفنيين ١٥%، ولا تقلّ نسبة العناصر المقاتلة عن ٧٠%^{٢٧}.

^{٢٧} "العديد الحربي يكشف تفاصيل الخطّة الزمنية لإعادة هيكلة القوّات المسلّحة"، صحيفة يمنكم الإلكترونية، ١٠/٨/٢٠١٢، على الرابط:

خاتمة

إنّ ما جرى تنفيذه حتّى الآن من خطة توحيد الجيش وإعادة هيكلته يكتسب أهمية كبيرة، فهو يساهم في بناء الثقة بين القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، ويساهم في التأسيس لبناء دولة مدنيّة. مع ذلك فإنّ على الرئيس هادي تسريع استكمال ما تبقى من خطة إعادة هيكلة الجيش، استغلالاً للدعم الشعبي والإقليمي الذي يحظى به حالياً؛ فمن المتوقع أن تقابل مراكز القوى الصغيرة من الضباط (قادة الكتائب والسرايا) الذين لم تشملهم خطة الهيكلة حتّى الآن، والنخب التقليدية المستفيدة من مرتبات الجنود الوهميين ومن اقتصاد الحرب الذي عاشت عليه هذه النخب خلال العقود الثلاثة الماضية، إجراءات مكافحة الفساد في القوّات المسلّحة بمقاومةٍ شديدة. ومن أجل ضمان استدامة فعالية خطة توحيد الجيش وإعادة هيكلته، ينبغي التنسيق بين لجنة الشؤون العسكرية وفريق القوّات المسلّحة والأمن في مؤتمر الحوار الوطني، من أجل تقديم مقترحات بنصوص تشريعية (دستورية وقانونية)، تشترط أن لا يكون المرشّح لرئاسة الجمهورية أو لعضوية مجلس النواب عسكرياً عاملاً خلال السنوات الخمس السابقة للترشّح، وحظر الجمع بين منصب رئيس الجمهورية ومنصب القائد العام للقوّات المسلّحة لمن سبق لهم الخدمة في القوّات المسلّحة النظامية لمدة تزيد عن خمس سنوات، وحظر تعيين أيّ قريب من أقارب رئيس الجمهورية من الدرجة الأولى في قيادة أيّ وحدة من وحدات القوّات المسلّحة. وتحظر على الدولة استخدام أيّ قوّات شعبية أو فتح مجال عقد صفقات أسلحة لغير أجهزة القوّات المسلّحة، وتنظيم عملية التجنيد لكلّ وحدات القوّات المسلّحة عبر شعبة التجنيد، وعبر إعلانات عامّة وبالطرق والآليات التي تكفل تفعيل مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص، وتحظر على العسكريين العاملين المشاركة في تأسيس منظمات مجتمع مدني، أو عضوية هيئاتها الإدارية، وحظر ممارسة الأنشطة التجارية على كلّ ضباط القوّات المسلّحة أثناء خدمتهم بالقوّات المسلّحة، وإخضاع القوّات المسلّحة لأجهزة الرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد، وتأسيس آليات مؤسسية تضمن تفعيل هذه المبادئ على مستوى الواقع.